

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1563

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 24 شباط/فبراير 2021، الساعة 15/00

/الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفاليو إي ميلو موراو.....(البرازيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والستين بعد الخمسمائة والألف لمؤتمر نزع السلاح. سنواصل اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وسنستمع إلى خطابات كبار الشخصيات تمشياً مع قائمة المتكلمين التي عممت في وقت سابق، وهي متاحة في الموقع الشبكي للمؤتمر. وسنستمع أولاً إلى خطاب من السيد فيصل مقداد، وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس، تولي الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح؛ وتؤكد ضرورة الحفاظ على دوره وطبيعته وولايته. ويحدونا الأمل بأن يتمكن المؤتمر من العودة إلى ممارسة دوره المحوري والتوافق على برنامج عمل شامل ومتوازن يحافظ على ثوابت المؤتمر وولايته التفاوضية. وأود التأكيد في هذا الصدد على التزام الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع جهود الرئاسة التي تحترم المهنية ومبادئ الحياد والنزاهة وأحكام النظام الداخلي، في سعيها لتفعيل عمل المؤتمر بالاستناد إلى جدول أعماله.

السيد الرئيس، يأتي نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح كما حددتها دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح، وتؤيد سوريا تحقيق هذا الهدف في إطار المؤتمر من خلال التفاوض على اتفاقية تكفل إزالة الأسلحة النووية بشكل غير تمييزي وقابل للتحقيق ضمن إطار زمني محدد. وتعتبر سوريا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل إسهاماً في الجهود المبذولة للوصول إلى عالم خالٍ من هذه الأسلحة. تدعم سوريا التفاوض في المؤتمر على صكٍ قانوني عالمي ملزم وغير مشروط ولا عودة عنه يقدم ضمانات فعالة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ورهنأ بالإزالة التامة لها. وتشدد سوريا على ضرورة أن يقرن التفاوض بشأن أية معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية بوضعها في سياق أهداف نزع السلاح النووي من خلال تشميل المخزون من هذه المواد ضمن نطاق المعاهدة.

ومع تصاعد القلق من تحوّل الفضاء الخارجي إلى ساحةٍ لسباق جديد للتسلح، تجدد الجمهورية العربية السورية دعمها لمشروع المعاهدة المقترح من روسيا الاتحادية والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وحرصاً على تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب ليشمل كافة أسلحة الدمار الشامل، تجدد سوريا تأييدها لبدء التفاوض في المؤتمر على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي استناداً إلى النص المقترح من روسيا الاتحادية.

السيد الرئيس، عانى مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة من محاولات بعض الدول استغلال منبر المؤتمر لتصفية الحسابات ضد دول لا تشاظرها مواقفها وسياساتها العدائية. ولم تكنف الدول المذكورة بعرقلة عودة المؤتمر لممارسة دوره الموضوعي، بل عملت على تقويض مصداقية ودور الآليات التي تم إنشاؤها استناداً إلى اتفاقيات تم التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أدى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إبعاد المنظمة عن مهامها التي حددتها الاتفاقية وشكل تهديداً لمصداقيتها ومستقبلها. وتسعى الضغوط الأمريكية والغربية على الأمانة الفنية إلى تحويل المنظمة إلى أداة لاستهداف دولٍ أطرافٍ في الاتفاقية خدمة للمصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الطرف الوحيدة في الاتفاقية التي تستمر حتى هذه اللحظة منذ الحرب العالمية الثانية في حيافة أسلحة كيميائية. وبعد نجاحها في الضغط لفرض قرار غير شرعي لإنشاء ما يسمى بفريق "التحقيق وتحديد المسؤولية" بشكل يخالف أحكام الاتفاقية، تسعى الولايات المتحدة وفرنسا للترويج لقرارات جديدة

بهدف إيجاد ذرائع جديدة لارتكاب المزيد من أعمال العدوان ضد سوريا وتشجيع المنظمات الإرهابية على القيام بالمزيد من المسرحيات الكيميائية المفبركة خدمة للسياسات العدائية الأمريكية والإسرائيلية. ونؤكد في هذا الصدد على أن الجمهورية العربية السورية لن تسمح بتمرير هذه المسرحيات، ولا بتحويل المنظمات الدولية، كمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى واجهة للسياسات الغربية، وهذه مسؤولية جماعية علينا وعلى جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة وفي هذا المؤتمر بالذات.

السيد الرئيس، يحتل تنفيذ معاهدة منع الانتشار النووي بركائزها الثلاثة، مع إيلاء اهتمام خاص بنزع السلاح النووي تنفيذاً للمادة السادسة من المعاهدة أهمية خاصة. ويوفر المؤتمر العاشر لمراجعة المعاهدة خلال العام الحالي فرصة جديدة للتوصل إلى توافق فعال للمضي قدماً في تنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها المعاهدة، والوثائق الختامية لمؤتمرات المراجعة السابقة، والقرارات الناتجة عنها. وتشدد الجمهورية العربية السورية في هذا الإطار على أولوية تنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر مراجعة المعاهدة عام 1995 كجزء من صفقة للتمديد اللانهائي للمعاهدة.

إن انفراد إسرائيل بحيازة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ورفضها الانضمام إلى كافة المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يجعلها المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة. إن من شأن هذا الواقع واستمرار المماثلة في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995 أن يقوّض منظومة عدم الانتشار بمجملها.

السيد الرئيس، لقد شكل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة انتكاسة للدبلوماسية الدولية متعددة الأطراف، ولذلك ندعو الإدارة الأمريكية الجديدة للعودة إلى خطة العمل دون أي قيد أو شرط، كما تطالب بذلك الحكومة الإيرانية. ونعتبر أن المبادرة لرفع العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية السابقة، في انتهاك لالتزاماتها بموجب خطة العمل وقرار مجلس الأمن رقم 2231(2015)، تشكل المدخل لتنفيذ الخطة. وتدعم سوريا الخطوات التي أعلنتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وترحب سوريا بمبادرة الرئيس فلاديمير بوتين التي أدت إلى إعلان الاتفاق على تمديد معاهدة "نيو ستارت" لخمس سنوات إضافية دون شروط. وتأمل سوريا أن تشكل موافقة الولايات المتحدة على المقترح الروسي بتمديد المعاهدة بدايةً جديدة تعود من خلالها إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتتخلى عن السياسات الأحادية التي عرّضت بها السلم والأمن الدوليين لمخاطر جمة خلال السنوات الماضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيصل مقداد، وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية. وسنستمع الآن إلى خطاب من السيد سهيل محمود، وزير خارجية باكستان.

السيد محمود (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن آخذ الكلمة في هذا الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وأتوجه إليك بالتهاني على توليك رئاسة هذه الهيئة الموقرة. وتتطلع باكستان إلى العمل عن كثب معك ومع رئاستي مؤتمر نزع السلاح القادمتين هذا العام.

إن المؤتمر جزء لا غنى عنه من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وله دور فريد في المضي قدماً بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة باتباع نهج قائم على توافق الآراء. وقد نجحت هذه الهيئة في إبرام معاهدات واتفاقيات هامة.

وتعبّر حالة الجمود التي وصل إليها المؤتمر عن الواقع الجيوستراتيجي السائد. فقد عاد التنافس بين القوى العظمى للظهور. ولم تبد الدول ذات الأهمية العسكرية إقبلاً كبيراً على المعاهدات، التي يتطلب إبرامها إيجاد حلول وسط بشأن مزاياها الاستراتيجية. فهذه الدول مستعدة لتقديم المقترحات فقط،

وهو ما لا يكلفها شيئاً. وقد أدت هذه الاتجاهات والتطورات مجتمعة إلى حالة من الجمود في مؤتمر نزع السلاح دامت أكثر من عقدين من الزمن حتى الآن.

سيدي الرئيس، هناك في الوقت الحاضر خطران رئيسيان يمكن، إذا تركا دون معالجة، أن يتطورا بسرعة إلى تهديدات خطيرة للاستقرار العالمي والإقليمي.

فأولاً، يجري على الصعيد الاستراتيجي تحديث نظم الأسلحة النووية بالتزامن مع نشر نظم أسلحة مزعزعة للاستقرار، مثل النظم فوق الصوتية ونظم القذائف المضادة للقذائف التسيارية، إلى جانب الابتكارات النظرية.

وثانياً، تتغير طبيعة الحرب بسرعة. ويتسارع هذا التحول بنقد التكنولوجيا الجديدة. ولم تعد عسكرة التكنولوجيا السيبرانية والنكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والحوسبة الكمية ودمجها مع الفضاء الخارجي ضرباً من الخيال العلمي. ويمكنها، من خلال زيادة قدرتها الاختراقية وسرعتها ودقتها وطابعها الفتاك، أن تهدد المصالح الأمنية الأساسية للدول، فتقضي من ثم إلى مسارات تصعيد غير خطية على الصعيد الاستراتيجي.

ولأسف، فقد فشلت محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح في تكييف جداول أعمالها للتصدي لهذه التهديدات العالمية الجديدة، ولا تزال عالقة في مفارقات تاريخية. وتعرض الجهات الحائزة للتكنولوجيا على المناقشات المتعلقة بالترتيبات الملزمة قانوناً لمنع تسليح التكنولوجيا الجديدة. وبالمثل، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يخوض، بجدية، مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وما زالت إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي ودمج منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مع الموجودات الفضائية والمذاهب والمواقف الهجومية في الفضاء الخارجي تشكل تهديدات لأمن الفضاء وسلامته واستدامته. وتتولد عن هذه التطورات أنواع جديدة من المخاطر النووية، بالإضافة إلى التأثير في الأمن العالمي والإقليمي بطرق أخرى. ويؤكد ذلك أولوية تناول المخاطر والأخطار النووية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب حرب نووية.

سيدي الرئيس، إن السبب الرئيسي لوجود مؤتمر نزع السلاح هو نزع السلاح النووي. ويجب أن يعزز مؤتمر نزع السلاح نزع السلاح النووي بمعالجة الشواغل الأمنية الأساسية التي تدفع الدول إلى الاعتماد على الأسلحة النووية في الدفاع عن النفس. ومن المؤسف أنه لم ينجز أي عمل جاد في هذا الاتجاه، سواء أ على الصعيد الإقليمي أم العالمي، على مدى عدة عقود.

ونظراً إلى العلاقة المباشرة والسببية بين تباينات الأسلحة التقليدية والاعتماد على الردع النووي، فإن مسألة التخفيض المتوازن في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية تستوجب اهتمام مؤتمر نزع السلاح باعتبارها جزءاً من برنامج عمله الشامل والمتوازن.

وينبغي بالتوازي مع ذلك إيلاء اهتمام مماثل لضرورة تنشيط وتعزيز الآليات الدولية لتسوية المنازعات المعترف بها دولياً، التي سيتواصل من دونها رحيل السلام والأمن المستدامين عن مختلف مناطق العالم.

سيدي الرئيس، إن التطورات السلبية في المشهد الأمني الدولي تلقي بظلالها في جنوب آسيا، حيث تواجه باكستان تهديداً متزايداً من تراكم الأسلحة التقليدية والنووية. وتتفاقم تهديدات الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا من جراء إضفاء الطابع النووي على المحيط الهندي، وزيادة تنوع منظومات

إيصال الأسلحة التقليدية والنووية وأعدادها ونطاقاتها واستعدادها، وتجريب مركبة إيصال فوق صوتية، وحياسة منظومات مضادة للقذائف التسيارية ومركبات جوية من دون طيار طويلة التحمل.

وفي آذار/مارس 2019، شهدنا استعراضاً لقدرة الأسلحة المضادة للسوائل في جوارنا، عندما استخدم صاروخ اعتراضى لتدمير سائل في مدار أرضي منخفض، ما أدى إلى سقوط حطام في أثناء العملية. وقد أبرز هذا التطور مرة أخرى شواغل باكستان بشأن الآثار الجانبية العسكرية الناجمة عن قيام دول معينة بتوفير التكنولوجيات المتطورة لبلد واحد في منطقتنا، متجاوزة بذلك القواعد العالمية لعدم الانتشار ومستحدثة استثناء تمييزياً من نظم مراقبة الصادرات.

وتحمل هذه التطورات المزعزعة للاستقرار بعداً خطيراً في ظل استمرار الاحتلال غير القانوني لجامو وكشمير، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميري، والمحاولات المستمرة لتغيير الهيكل الديمغرافي للأراضي المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونتوقع من الجهات الفاعلة الخارجية أن تدرك مسؤوليتها عن عدم زيادة تقاوم الخلل العسكري وأن تراجع بعناية أثر استراتيجياتها الجغرافية السياسية على الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب آسيا دون حل النزاعات الأساسية؛ أو دون الاتفاق على تدابير متبادلة لضبط النفس النووي والصاروخي والحد من المخاطر؛ أو دون إقامة توازن بين القوات التقليدية من خلال عملية مستمرة للحوار وبناء الثقة. واقتراحنا وضع نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يرمي إلى تحقيق هذه الأهداف. غير أنه يحتاج إلى شريك يكون على استعداد.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد الأهمية التي توليها باكستان لمؤتمر نزع السلاح بوصفه جهازاً حيوياً في الهيكل الأمني المتعدد الأطراف. ونظل ملتزمين بسير عمله بفعالية. بيد أن الإرادة السياسية مطلوبة لإحياء توافق عالمي في الآراء بشأن السعي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي على أساس المبادئ المبينة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويجب أن يتخلل عمل مؤتمر نزع السلاح برمته نهج متوازن وشامل وموضوعي لكي يستجيب المؤتمر إلى التوقعات الدولية. وهذه الهيئة يمكنها، بل ويجب عليها، في هذا السياق، أن تسهم في تعزيز الأمن للجميع بأدنى مستوى من التسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد محمود، وزير خارجية باكستان. وسنستمع الآن إلى خطاب السيد ليجون ميبلا ميبلا، وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون، الذي سيدلي أيضاً ببيان وزاري مشترك باسم رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة لهذه الدورة.

السيد ميبلا ميبلا (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، إن الحرب تسعى إنساني فريد. فلا يوجد مثل البشر نوع آخر على هذا الكوكب ينظم نفسه ومجتمعه على هذا النحو المنهجي لغرض شن الحرب الممكن. وقد خاض حروباً دامت سنوات في كل مرة. كما لا يوجد مثل البشر نوع آخر ألحق بنفسه وبالأصناف الأخرى وبالبيئة هذا القدر من الضرر في سعيه إلى الحرب. ومع ذلك، فلئن تبدو الدول في بعض الأحيان مسارعة إلى الحرب، فثمة على الدوام أفراد ودول قصدوا طريقاً مختلفة وناصروا المؤسسات والعمليات لصون السلام وتسوية خلافاتنا دون اللجوء إلى عنف الدولة.

وقد تجلت مخاطر الحرب بصورة حادة في السنوات الخمسين الأولى من القرن العشرين، عندما حصدت حربان عالميتان أرواح ما يقدر بنحو 95 مليون شخص وشهدتا استخدام أسلحة دمار شامل

كيميائية وبيولوجية ونووية. ولا عجب أن يسعى الناجون، بعد كل حرب من هذه الحروب، إلى إيجاد وسائل بديلة لحل التوترات والخلافات الدولية بعيداً عن الحرب. وبعد الحرب العالمية الأولى، كان من المأمول أن "تحقق عصبة الأمم السلام والأمن الدوليين". ورغم فشل هذا الجهد، فإن الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أدى إلى محاولة أخرى أسفرت عن إنشاء الأمم المتحدة، التي توخت، في المادة الأولى من ميثاقها، "حفظ السلم والأمن الدوليين". وهذه المحاولة الثانية تسعى مستمر، لكن بلداننا مسرورة باستمراره، ونحن نواصل دعم هذا الهدف الجدير بالإشادة.

سيدي الرئيس، منذ توقيع الميثاق، أنشئ عدد من المؤسسات الدولية وعقدت اجتماعات للمساعدة في ضمان وحماية السلم والأمن الدوليين بمعالجة مجموعة من المسائل المعقدة من حفظ السلام إلى تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وهذا الجهد الأخير هو الذي يشغل بلداننا الستة هذا العام، إذ نتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام 2021.

وللمؤتمر إنجازاته، لا سيما التفاوض على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنه، كمنظمة يعود تاريخها إلى أكثر من 40 عاماً، لا يمكن اعتباره نجاحاً منقطع النظير، بالنظر إلى جموده المستمر على مدى العقدين الماضيين. وإحفاً للحق، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس حالة شاذة من حيث فعاليته المحدودة في السنوات الأخيرة. فآلية نزع السلاح برمتها تواجه تحديات، إذ لم تحقق هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة سوى نتائج ضئيلة. ونعتقد جميعاً أن هناك ميزة في إعادة النظر في أغراض آلية نزع السلاح وتحديد ما إذا كان يمكن تحديثها أو إذا كانت تحتاج إلى إصلاح شامل.

ورغم أن سير عمل آلية نزع السلاح لا يحسد عليه، فنحن نؤكد مع ذلك من جديد أهميته. فلو لم توجد هذه الآلية، لكننا نطالب بها باعتبارها ضرورية. لقد بلغت التوترات بين الدول أعلى مستوياتها منذ الحرب الباردة، وبات انعدام الثقة والشك المتبادل القاعدة وليس الاستثناء. فالأسلحة الجديدة وتحديث الأسلحة النووية والتكنولوجيا السيبرانية وغيرها من التكنولوجيات الناشئة يمكنها جميعاً أن تزعزع استقرار بيئة مشحونة بالفعل، فتترتب على ذلك عواقب قد تكون كارثية على جميع البلدان، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو حالة التنمية. وهذا الواقع يقلق حكوماتنا وشعوبنا بشدة. ولا يمكن حل هذه الشواغل على أساس ثنائي أو إقليمي فقط. فالبعض منها له عواقب على جميع الدول ويتطلب حلاً بواسطة الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وفي عام 2021، ستتولى بلداننا الستة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعمل معاً منذ حوالي نصف عام استعداداً لهذه اللحظة. وقد درسنا مجموعة المسائل المدرجة بالفعل في جدول أعمال المؤتمر، والحالة العامة لتلك المسائل. وسعينا إلى تقديم برنامج عمل يتيح إجراء مناقشة موضوعية بشأن جميع البنود، ويقدم موجزاً لمجالات الاتفاق والانقسام الرئيسية للمساعدة على تمهيد الطريق للمفاوضات النهائية. ولا نتوهم ما يمكن أن نحققه في دورة تدوم 24 أسبوعاً، لكننا حاولنا إضفاء قدر من الزخم الجديد على عمل المؤتمر.

ولكن تحقيق ذلك الزخم يتوقف على جميع أعضاء المؤتمر. وهو يتطلب المرونة، وشيئاً من روح التوافق، من جميع الأطراف. وينبغي أن تأتي روح التوافق من كل الأطراف. وفي هذا السياق، فإن مبدأ توافق الآراء في عملنا مبدأ هام، ونحن نقدر ضرورة ذلك عندما تشارك الوفود في مفاوضات فعلية بشأن صك ملزم قانوناً. والواقع أننا لا نستطيع أن نتصور التفاوض بشأن صك قانوني داخل المؤتمر دون ضمان توافق الآراء لحماية مصالح كل دولة.

إلا أنه عندما تكون مناقشاتنا ذات طابع عام ونطاق محدود، بعيداً عن التفاوض على معاهدة، فإننا نشجع على مزيد من رحابة الصدر والتسامح في التفاوض، سواء أ كانت المسألة نزع السلاح النووي، أم جوانب منه، أم منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن المواقف المطلقة والمرونة الدنيا هي بالضبط عكس ما يحتاجه المؤتمر أو قضية نزع السلاح المتعدد الأطراف في هذه المرحلة. فعمل مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح عموماً يوجد على مسافة بين المصلحة العالمية المتصورة من اعتماد تدابير عالمية جديدة لنزع السلاح وحق كل دولة في الأمن، كما تراه. ونعتقد أن الحيز بين هذين القطبين شاسع بما يكفي لمتابعة العمل المجدي في المؤتمر.

ومهمتنا كرؤساء للمؤتمر، في هذا العام، هي اقتراح سبل يمكن أن نجد بها معاً ذلك الحيز الأوسط، وهذا ما سعيانا إليه من خلال تقديم الاقتراح الشامل. وعدا هذا، فإن الأمر متروك لكل عضو في المؤتمر لتحديد كيفية إسهامه في نجاح هذا العمل. وسيشمل ذلك السعي إلى تقليص انعدام الثقة وسوء الفهم بين أعضاء المؤتمر وإعادة بناء الثقة. وهذه ليست مهمة سنة واحدة. لكن ما يمكننا القيام به في عام 2021 هو العودة إلى جو المناقشات البناءة حول بنود جدول الأعمال، ومن ثم إرساء أساس متين للعودة إلى التفاوض النشط في المؤتمر بشأن القضايا التي تهم جميع بلداننا، وحيث يمكن بالتوصل إلى تقاهم بتوافق الآراء تحسين حالة السلام والأمن في جميع الدول إلى حد كبير. وسيكون ذلك إنجازاً فريداً نفخر به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون. وسنستمع الآن إلى كلمة من السفير عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب.

السيد زنيير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشرفني كثيراً أن أخطبكم اليوم، خلال الجزء الرفيع المستوى، لأؤكد من جديد التزام المملكة المغربية بولاية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في ميدان نزع السلاح، وهو، كما ينبغي الإشارة إليه، أحد الأركان الأساسية للأمم المتحدة. وإذ تأخذ المملكة المغربية هذا الأمر في اعتبارها، فقد جعلت منه على الدوام أولوية لسياساتها الخارجية، بتنظيم واستضافة عديد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية حول القضايا التي تهم المجتمع الدولي، وبالمشاركة النشطة في تلك التظاهرات. وترحب جميع الوفود بالدور البناء الذي تقوم به المملكة المغربية باعتباره نهجاً يشجع البراغمة والتوفيقية. وتتبع هذه المشاركة من الشعور بالمسؤولية والالتزام بضمان السلم والأمن الإقليميين والقاريين والدوليين. وقد أصبحت المملكة المغربية جهة فاعلة رئيسية نتيجة لمساهماتها المختلفة - والكبرى أحياناً - على الصعيد الإقليمي، كما في ليبيا والساحل وأفريقيا ككل على سبيل المثال. ولم تقتصر هذه المساهمات على المشاركة في عمليات حفظ السلام فحسب، بل شملت أيضاً معالجة جميع المسائل المواضيعية الرئيسية، مثل مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة.

سيدي الرئيس، إن تحديات الماضي لم تزل تماماً حتى اليوم؛ بل إنني متأكد من أنك ستوافقني الرأي إن قلت إنها اتخذت أبعاداً أكبر وبات من الأصعب تحديدها. وبالإضافة إلى التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية والبيولوجية والتقليدية، نواجه الآن مخاطر جديدة مرتبطة بالتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، ما يجعلنا عرضة لتحديات دائمة التطور. ويزيد سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتطويع القذائف الأسرع من الصوت وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة من هذه المخاطر ويبقي توازن القوى على حافة الانهيار. ويستخدم ذلك لتبرير الاتجاهات نحو العسكرة، خلافاً لولاية مؤتمرنا المتمثلة في الحد من هذه المخاطر. وفي هذا الخصوص، ترحب المملكة المغربية، كسائر المجتمع الدولي، بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ورغم أن هذا الإجراء لا يكفي وحده لضمان الاستقرار الدائم بين هاتين الدولتين النوويتين الكبيرتين، فإنه عربون

من الطرفين على رغبتهما في الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن. وفي هذا السياق، من المهم أكثر من أي وقت مضى إبرام اتفاقات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً، وتمكين مؤتمر نزع السلاح من العودة إلى ولايته الأصلية، والسعي إلى منع استمرار تخبطه في مأزق من شأنه أن يجعله مجرد محفل للنقاش. فالخمول الذي شهده العقدان الماضيان لا يمكن أن يستمر؛ ذلك أن تعددية الأطراف ليست مسألة اختيار بل ضرورة.

ويسر المغرب أنه شارك، بإصرار وعزم، في المفاوضات الصعبة التي جرت في هذا المحفل والتي أدت إلى حظر الأسلحة الكيميائية والتجارب النووية، من خلال صكوك لا تزال حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي وتشكل ترسانة قانونية عديدة للمجتمع الدولي. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أكثر الأدوات التي تفاوض عليها المجتمع الدولي تقدماً على الإطلاق، على الرغم من كل عيوبها والانتقادات التي قد توجه إليها. ويولي المغرب أهمية قصوى للمعاهدة، ومن واجب جميع الدول الأطراف احترام أحكامها، بما في ذلك المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي العام والكامل.

سيدي الرئيس، يجب أن يوفق برنامج عمل هذه الهيئة، بطبيعة الحال، بين الشواغل الاستراتيجية لجميع الدول الأعضاء وبين حقيقة التهديد الذي يفرضه علينا السياق الدولي المتمسم بعدم الاستقرار وانعدام الثقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، توصي المملكة المغربية بإعطاء الأولوية للمسائل الأساسية والتركيز بوجه خاص على المواضيع التي بلغت مستوى معيناً من النضج في السنوات الأخيرة، مع مراعاة الاختلافات بين شتى الوفود بطبيعة الحال. وإذا أردنا تحقيق هذا الهدف عوضاً عن مجرد الاكتفاء بالاتفاقات الثنائية، فإن دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستحب ويستحق التشجيع من أجل اكتساب رؤية متنوعة وشاملة وعالمية. ولذلك أكرر مرة أخرى أن المملكة المغربية تؤيد السماح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تريد المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح بأن تقوم بذلك، تمشياً مع النهج المتبع منذ سنوات. فالسلوك غير المستساغ لبعض الوفود التي تمنع دولاً من المشاركة بصفة مراقب يسيئ منتدانا ويقلل وجاهته.

وختاماً، أود أنؤكد التزام بلدي الثابت بالتصدي بنجاح لجميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، كما قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2018، وعزمه الراسخ على الإسهام في تحقيق هدف نزع السلاح العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير زنيبر، الممثل الدائم للمغرب. وأعطي الكلمة الآن للسيدة غراتا إندا فيردانينغتياس، القائمة بأعمال البعثة الدائمة لإندونيسيا.

السيدة فيردانينغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتهنئة البرازيل على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن تكونوا على يقين من دعم وفدي وتعاون الكاملين تجاه رئاستك.

لقد كان عام 2020 عاماً صعباً على الجميع بسبب الوباء. ونأمل جميعاً أن يكون عام 2021 العام الذي نتمكن فيه من إعادة عالمنا إلى مساره الصحيح، بل، وفي سياق عملنا في هذا المؤتمر، من عكس اتجاه تآكل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، الأمر الذي اعتبره الأمين العام للأمم المتحدة ثامن أولوياته لهذا العام.

واعتقد أن هذا المظمح ليس مستحيلاً. وها نحن نستهل العام بثلاثة أخبار على الأقل تبعث على التفاؤل.

فأولاً، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وأعتقد أن هذه المعاهدة سوف تكمل الاتفاقات الدولية القائمة بشأن الأسلحة النووية. ونشيد بالدور القيادي للدول الأربع والخمسين التي صدقت على المعاهدة وندعو جميع الدول إلى دعم هدف هذه المعاهدة.

وثانياً، نرحب بتمديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى. ويدل هذا الإجراء على ما لديهما من حس المسؤولية والإرادة السياسية، باعتبارهما أكبر قوتين نوويتين، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وصون السلام والأمن الدولي. ونشجع المزيد من المحادثات والمفاوضات في سبيل إجراء مزيد من التخفيضات.

وثالثاً، نحكي كوبا وجزر القمر على تصديقهما على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث من جديد بقية دول المرفق 2 على توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون المزيد من التأخير.

وآمل، بفضل ما أحرزناه من تقدم، أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من أن يسير على هذه الخطى، وأن يحافظ على أهميته، وأن يكسر الجمود الذي غلب عليه طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية، وأن يستأنف أخيراً ولايته التفاوضية.

ولكي نمضي قدماً، كما قال الكثيرون، يحتاج المؤتمر إلى إرادة سياسية من كل واحد منا. وعلينا أن نمارس أقصى قدر من المرونة، ونبدي المشاركة البناءة، ونتبع نهجاً عملياً لإيجاد أرضية مشتركة. وهذا العام أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى تغيير السرعة والعودة إلى عملنا الموضوعي، لئلا نسيء إحراز المزيد من التقدم، بطرق منها وضع اللبنة الأساسية لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في آب/أغسطس.

وتبقى إندونيسيا على أهبة الاستعداد لدعم مؤتمر نزع السلاح في استئناف عمله الموضوعي وفي الاضطلاع بولايته باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فيردانينغتياس، القائمة بالأعمال والممثلة الدائمة لإندونيسيا. وأعطي الكلمة الآن للسيد صادق أرسلان، الممثل الدائم لتركيا.

السيد أرسلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئك وأشكر الرئاسة البلجيكية السابقة على جهودها. وأؤكد لك دعم بلدي الكامل لك في النهوض بأعمال المؤتمر.

إن السلم والأمن العالميين يعتمدان على نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، نسجت شبكة من المعاهدات والترتيبات على مر الزمن. بيد أن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار يتعرض للإجهاد. ونأسف لأن المؤتمر ما فتئ في حالة جمود لأكثر من عقدين من الزمن. ولقد حان الوقت لتجاوز الاستقطاب وتحقيق إمكانات هذه الهيئة الموقرة.

وعلينا أن نبدأ بالاتفاق على برنامج عمل. وتركيا مستعدة للعمل على إبرام معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأعضاء. والمشكلة الحقيقية ليست في النظام الداخلي ولا في عضوية المؤتمر. فيجب علينا أولاً تشغيل هذا المنبر. ثم يمكننا الانتقال إلى قضايا أخرى.

وبدءاً بطلب أحد الكيانات الحصول على مركز المراقب: فقد أبدينا بالفعل مرونة وراجعنا موقفنا هذا العام. وأعلننا عدة مرات استعدادنا للعودة إلى الممارسة القديمة، التي تسمح لنا بقبول طلبات الحصول على صفة المراقب بواسطة قائمة شاملة.

وعن المعاهدات القائمة أقول بإيجاز: إن تحقيق الهدف النهائي الأسمى المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف على النجاح في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والصبغة

العالمية للمعاهدة أمر بالغ الأهمية. وسنعمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي المؤجل لعام 2020. وسنواصل أيضاً دعم جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وثانياً، ندعو الدول المتبقية في المرفق 2 لمعاهدة حظر التجارب النووية إلى التعجيل بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها.

ونرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة ونأمل أن يسهم هذا القرار الهام في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام تحديد الأسلحة.

إن العالم ينتظر بفارغ الصبر أنباء طيبة عن خطة العمل الشاملة المشتركة. ونعيد تأكيد دعمنا لتنفيذها وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها والامتناع عن مزاوله أنشطة لا تتسق مع التزاماتها.

وثالثاً، فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي مكان وفي ظل أي ظرف من الظروف. ويجب محاسبة المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا على جرائمهم.

وأخيراً وليس آخراً، تعيد تركيا أيضاً تأكيد دعمها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي استعراضها بوضع الحقائق والتحديات الراهنة في الاعتبار. وقد ذكرنا الوباء بمدى أهمية هذا الصك.

ويقودنا هذا إلى الحديث عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وتبين تجربتنا الجماعية أن مكافحة الوباء تعتمد على التضامن والتعددية. والتعاون والبحث عن حلول مشتركة ضروريان لضمان السلامة والأمن الشاملين لمجتمعاتنا. ولا يحضرنا سياق أفضل من مؤتمر نزع السلاح لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أرسلان ممثل تركيا الموقر. وأعطي الكلمة الآن للسفير فابيو مارزانو، وزير الدولة للسيادة والمواطنة في البرازيل.

السيد مارزانو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، يشرف البرازيل أن تترأس مؤتمر نزع السلاح هذا الشهر. وفي هذا العام، شكلنا إلى جانب بلجيكا وبلغاريا وشيلي والكاميرون وكندا فريقاً متماسكاً وملتزماً وبناء من ست رئاسات.

وفي هذا الخصوص، أود أن أشكر السفير بيكستين دي بويتسورف على عمله الرائع خلال رئاسة بلجيكا الشهر الماضي. ويحدونا أمل راسخ في أن يتمكن هذا الفريق من البلدان من توجيه المؤتمر نحو تحقيق نتائج مثمرة وجوهرية هذا العام.

وفي ظل الرئاسة البرازيلية، ستتاح لهذه الهيئة فرصة التعرف على تاريخ وإنجازات الوكالة الأرجنتينية البرازيلية للمحاسبة والمراقبة، التي سيحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها. والوكالة إنجاز متميز للجهود المشتركة التي تبذلها البرازيل والأرجنتين في سبيل إحلال الثقة المتبادلة في هذه المجالات، وهو ما ساعدنا على إقامة شراكة متينة وموثوقة تعود بالنفع على بلدينا وتؤثر تأثيراً إيجابياً في الأمن الإقليمي في كامل أمريكا الجنوبية. واليوم، يحق لنا أن نفخر بالوكالة، ونعتقد أن تجربتنا المؤسسية يمكن أن تلهم مناطق أخرى كثيرة في العالم.

وتتطلب دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021 في أعقاب أحد أكثر التطورات تشجيعاً في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في العقود الأخيرة، وهو بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير. وتشكل المعاهدة قفزة نوعية إلى الأمام بالنسبة إلى النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبوجود تلك المعاهدة، ازدادت بقدر كبير الحواجز الأخلاقية والقانونية أمام حيازة الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها.

وسيكون عام 2021 أيضاً عاماً حاسماً بالنسبة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن المقرر أن يعقد مؤتمرها الاستعراضي العاشر في آب/أغسطس المقبل. وكان قرار بلدي الانضمام إلى المعاهدة في عام 1998 بمثابة تصويت بمنح الثقة لقدرة المعاهدة على بلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المحزن أن توقعاتنا في هذا الصدد لم تتحقق. ولذلك، نؤكد من جديد أن المعيار الرئيسي لنجاح المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يكون قدرته على التمسك بالالتزامات المتفق عليها سابقاً بشأن نزع السلاح النووي والبناء عليها.

وسيتوقف تنفيذ أي نظام شامل لنزع السلاح على ما إذا كنا سنتصدى للتحديات التقنية والعملية المتصلة بالتحقق. وفي هذا الخصوص، تذكر البرازيل باقتراحها إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين المعنيين بالتحقق من نزع السلاح النووي، وهو اقتراح تجري مناقشته حالياً في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، باعتباره قد يكون مساهمة ملموسة في تحقيق الهدف العام لنزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، من غير المقبول أن تظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضحية التجاهل القانوني بعد أكثر من 25 عاماً على اعتمادها. وتدعو البرازيل مرة أخرى جميع البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة إلى التصديق على المعاهدة للسماح بدخولها حيز النفاذ بعد طول انتظار. فكل عام يمر دون اتخاذ خطوات ملموسة نحو بلوغ هدفها يزيد من خطر أن تفوق التكلفة الباهظة للإبقاء على نظام التحقق الشامل في إطار المعاهدة فوائدها للموسسة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن العلم والتكنولوجيا يفتحان آفاقاً جديدة من حيث الإمكانيات العسكرية، بينما يتحديان في الوقت نفسه المفاهيم الراسخة لكيفية ضمان امتثال المعايير الأخلاقية والأدبية في الحرب. والمناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أصدق مثال على ذلك. وموقف بلدي من هذه المسألة واضح وضوح الشمس: نحتاج إلى صك ملزم قانوناً في شكل بروتوكول إضافي لاتفاقية الأسلحة التقليدية لتقنين تلك المنظومات.

وتؤمن البرازيل أيضاً بالحاجة الملحة إلى منع تسليح الفضاء الخارجي. إذ ينبغي أن يظل الفضاء إقليم الاستكشاف السلمي والعلمي لخدمة الصالح العام للبشرية. فالفضاء الخارجي بيئة هشة يمكن أن تتعطل على نحو كارثي بسبب أي تجارب أخرى مضادة للسوائل.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية حالياً في ميدان علوم الحياة تزود البشرية بعجائب مثل التطور السريع للقاحات، وتزيد في الوقت نفسه من المخاطر الكبيرة بالفعل المتمثلة في تسليح عوامل بيولوجية، سواء أ من جانب الدول أم الجهات الفاعلة من غير الدول. واتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أفضل دفاع لنا حيال هذه المخاطر. وسيكون المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لتعزيز الاتفاقية وتحديثها على نحو شامل من خلال صك ملزم قانوناً.

ورسالتني الأخيرة، سيدي الرئيس، هي أنه يجب علينا أن نعيد تنشيط الولايات الأساسية للمؤتمر، وهي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً يمكن أن تحول دون انزلاق العالم نحو سيناريو المواجهة الاستراتيجية، ومن ثم إلى كارثة نووية مريعة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوافر الإرادة السياسية لكل عضو من أعضائه. فمؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، وهو المكان الوحيد الذي يمكن فيه للإرادة السياسية أن تشكل نموذجاً جديداً للتعايش الدولي السلمي. ولهذا السبب نجتمع هنا بإرادة بلداننا وحكوماتنا وشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مارزانو، وزير الدولة للسيادة والمواطنة في البرازيل. وسنستمع الآن إلى كلمة من السفير واقف صادقوف، الممثل الدائم لأذربيجان.

السيد صادقوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئ البرازيل على توليها رئاسة هذه الدورة وأتمنى لك ولجميع الأعضاء الآخرين في فريق رؤساء المؤتمر الستة في عام 2021 النجاح في مساعيكم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة البلجيكية المنتهية ولايتها.

سيدي الرئيس، إن التحديات المتعددة التي تواجه السلم والأمن العالميين تنكروا بمسؤوليتنا الجماعية عن النهوض بولاية هذا المؤتمر. فاستمرار وجاهته أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة إلينا جميعاً، وهو يوفر أفضل سبيل إلى صون السلام الدولي، باعتباره نهجاً متعدد الأطراف إزاء تحقيق الأمن.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التغلب على الجمود الذي طال أمده، ولم يعتمد برنامج عمل بتوافق الآراء. ونعتقد أن هناك حاجة إلى توافر إرادة سياسية قوية لإعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح نحو الوفاء الفعلي بالولاية التي ناطها به المجتمع الدولي.

وتقيد أذربيجان الجهود الرامية إلى صون وتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بصورة عامة. ونرحب بالاتفاق المبرم بين روسيا والولايات المتحدة بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة ونأمل أن يفضي إلى جهود أوسع نطاقاً تشمل المزيد من البلدان والقضايا.

وترى أذربيجان أن معاهدة عدم الانتشار النووي تشكل العمود الفقري للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وننتقل إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة. ونعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ جميع العهود التي قطعناها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وبذلك، سنتعامل عن كثب مع جميع الجهات المعنية المهمة، بما في ذلك من خلال مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي.

وفي السياق نفسه، سنتنضم أذربيجان إلى الجهود الرامية إلى تعزيز انضمام كل البلدان إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويؤكد وفدي من جديد أيضاً تعهداته والتزاماته بموجب اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ويرى أن كليهما ركيزتان هامتان لآلية نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن البيان الثلاثي الذي وقعه أذربيجان وأرمينيا والاتحاد الروسي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 قد وضع حداً لما يقارب ثلاثة عقود من النزاع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان وأرسى الأساس لسلام واستقرار دائمين في جنوب القوقاز. ونحن نولي أهمية حيوية للتنفيذ الكامل للبيان الرامي إلى تطبيع العلاقات بين دولتي أذربيجان وأرمينيا.

وقد شرعت أذربيجان بالفعل، بعد أن استعادت سيادتها على أراضيها المعترف بها دولياً، في اتخاذ خطوات عملية لإزالة العواقب القاسية للاحتلال العسكري لأراضيها، بغية تمكين جميع السكان المشردين من العودة الآمنة والكرامة إلى مواطنهم وعودة جميع مواطنيها المتضررين من الصراع إلى العيش بسلام.

وقد خلفت عقود النزاع تلوث تلك الأراضي بشدة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وهو ما يشكل عقبة خطيرة أمام جهود الإصلاح الجارية. ومنذ توقيع البيان الثلاثي، لقي أكثر من 70 شخصاً حتفهم أو جرحوا نتيجة لانفجارات ألغام في الأراضي المحررة. ورفض أرمينيا تقديم خرائط للمناطق الملغومة وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني يزيد من تعقيد الحالة في أرض الواقع ويفاقم خطر وقوع أعداد متزايدة من الضحايا بين السكان. لذا، أود أن أدعو من هذا المنبر الموقر جميع أعضاء ومراقبي مؤتمر نزع السلاح إلى تقديم المساعدة التقنية والاستشارية إلى بلدي فيما يبذل من جهود في مجال العمل المتعلق بالألغام.

سيدي الرئيس، ستتابع أذربيجان عن كثب المداولات في مؤتمر نزع السلاح، ونحن واثقون أنه سيكون من الممكن، في ظل قيادتكم وتوجيهكم، تجاوز الخلافات التي لا تزال قائمة في المؤتمر والمضي بعمله الحاسم قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود شكر سفير أذربيجان الموقر على عبارات الثقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير أندرانك هوفهانيسيان، الممثل الدائم لأرمينيا.

السيد هوفهانيسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تؤكد أرمينيا من جديد التزامها القوي بالتنفيذ الشامل للالتزامات الدولية في مجالات تحديد الأسلحة وبهيكल عدم الانتشار، وتعيد تأكيد دعمها الثابت للمؤسسات التي يقوم عليها.

إن التحديات غير المسبوقة التي يسببها وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أثبتت مرة أخرى بوضوح أن المجتمع الدولي يجب أن يقف متحداً في مواجهة أزمة عالمية يمكن التغلب عليها بالعمل المنسق الجماعي. وينطبق الشيء نفسه على هدفي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، اللذين يمكن تحقيقهما بواسطة الجهود العالمية.

ونعيد تأكيد مبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، ما يعني ضمناً أن كل بلد يقاسم المسؤولية عن ضمان السلام والأمن للجميع.

وترحب أرمينيا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة وتعتقد أنها يمكن أن تعزز الحوار في المستقبل بشأن تعزيز الأمن والسلامة العالميين. ويتيح لنا المؤتمر العاشر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة أخرى للعمل معاً، ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونشدد على أهمية عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن مقتنعون بأن جهودنا المشتركة ينبغي ألا توجه إلى حماية وتعزيز ما حققناه بالفعل فحسب، بل أيضاً نحو تسخير التقدم التكنولوجي السريع الجاري إحرازه، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وتكنولوجيا الطائرات بلا طيار. والصكوك الدولية الجديدة ضرورية لتنظيم الاستخدام العدائي غير المنضبط لتهديدات القرن الحادي والعشرين ولإنقاذ الأرواح ومنع نشوب النزاعات.

سيدي الرئيس، إن تآكل نظم تحديد الأسلحة لا يأتي من فراغ. وعادة ما يكون ذلك ناتجاً عن سنوات طويلة من عدم امتثال المعاهدات والوثائق الرئيسية، وكذلك عن إهمال مبادئ حاسمة من ميثاق الأمم المتحدة مثل عدم استخدام القوة وصون السلم والأمن الدوليين. وعادة ما يؤدي عدم التعرف على إشارات الإنذار المبكر بمثل هذه الانتهاكات إلى أعمال عدائية.

وأذربيجان نقطة مرجعية في هذا المجال. فعدم امتثالها للنظم الأساسية لتحديد الأسلحة، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بدأ منذ سنوات واستمر دون اعتذار في ظل اللامبالاة والاسترضاء العالميين. وفي بيئة الإهمال هذه، تجرأت أذربيجان على مهاجمة ناغورني - كاراباخ في أيلول/سبتمبر الماضي، على الرغم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في أثناء هذا الوباء. وأودت أعمالها بحياة 72 مدنياً، بمن فيهم أطفال ونساء ومسنون.

ومنذ اليوم الأول من العدوان، وعلى نحو مستمر تقريباً طوال الأيام الأربعة والأربعين للحرب، استخدمت أذربيجان الذخائر العنقودية ضد المناطق السكنية في ناغورني - كاراباخ، وهو أمر محظور

حظراً باتاً بموجب قوانين الحرب والاتفاقيات ذات الصلة. وقد أكدت ذلك منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش في تحقيقات موقعية، وجهات كثيرة أخرى.

واستخدمت القوات المسلحة الأذربيجانية أيضاً أسلحة حارقة تحتوي على ما يبدو أنه فسفور أبيض أو مواد التيرميت ضد السكان المسالمين المحتمين بالغابات. كما تسببت في أضرار بيئية لا يمكن علاجها. وبرهن الاستهداف العشوائي للمدنيين، مصحوباً بحالات من القسوة الشديدة وقطع الرؤوس والتشويه، مرة أخرى على أن أذربيجان تلتزم بسياسة التطهير العرقي للأرمن في ناغورني - كاراباخ. والواقع أن مناطق ناغورني - كاراباخ التي تحتلها أذربيجان حالياً يقطنها الآن مقاتلون إرهابيون أجانب جندوا في صفوف القوات الجهادية في سوريا، التي عززت جيش أذربيجان خلال الحرب على ناغورني - كاراباخ. وقد أكد الفريق العامل المعني بمسألة المرتزقة هذه الحقيقة.

وبعد ثلاثة أشهر من وقف إطلاق النار، لا تزال أذربيجان ترفض الإفراج عن أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين الأرمن، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

سيدي الرئيس، لقد أنشئ هيكل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار بهدف ضمان حياة أكثر أمناً وأماناً للجميع. ولا يمكن تحقيق ذلك دون بذل جهود منسقة وإرادة سياسية. ولا بد من بذل جهد وعزم مشتركين مماثلين للحفاظ على هذا الهدف، ولا يمكن التسامح مع أي إهمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هوفهانيسيان، الممثل الدائم لأرمينيا.

أيها الزملاء الموقرون، لم يعد لدي متحدثون في القائمة للجزء الرفيع المستوى. وأود أن أشكر جميع الشخصيات البارزة مرة أخرى على مخاطبتها المؤتمر.

وكما أعلن سابقاً، أود الآن أن أعطي الكلمة للوفود التي طلبت ممارسة حق الرد. ولدي ثلاثة وفود على قائمتي. ولذا يسعدني أن أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية الموقر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لأمارس حقي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم وزير خارجية الاتحاد الروسي الموقر، وسفير جمهورية إيران الإسلامية، ووزير الخارجية السوري.

واسمحوا لي أن أبدأ أولاً بملاحظاتي بشأن روسيا. فلأسف، سيدي الرئيس، استغل وزير الخارجية لافروف مرة أخرى خطاباً أمام مؤتمر نزع السلاح خلال الجزء الرفيع المستوى ليوم الولايات المتحدة على كل أخطاء العالم.

ونذكر على وجه التحديد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ولكن واضحاً: لقد انتهك الاتحاد الروسي المعاهدة انتهاكاً سافراً. ومنذ عام 2013، عقدت الولايات المتحدة، في ظل إدارتين مختلفتين، أكثر من 30 اجتماعاً مع روسيا على مستويات مختلفة في محاولة لإقناع روسيا بالعودة إلى امتثال المعاهدة. وكما نعلم جميعاً، فقد رفضت روسيا الامتثال.

وفيما يتعلق باقتراح روسيا وقف القذائف النووية المتوسطة المدى، فقد نشرت موسكو بالفعل عدة كتائب من الصاروخ 9M729 المخالف للمعاهدة. ولم تنتشر الولايات المتحدة صاروخاً أنسياً مماثلاً منطلقاً من الأرض. لذا، فإن العرض الروسي ليس عرضاً جاداً.

وفيما يتعلق بموضوع الفضاء الخارجي، فإن المشكلة الرئيسية في رواية روسيا في هذا الشأن تكمن في تطوير روسيا والصين واختبارهما ونشرهما أسلحة أرضية مضادة للسواتل.

إن ما يسمى مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي طرحته الصين وروسيا معيب إلى حد كبير ولا يحظى بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح ولن يحظى به أبداً، وينبغي من ثم سحبه. بيد أنه ينبغي لروسيا والصين أن تتضما إلى عدد متزايد من الدول في السعي إلى وضع قواعد للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بما يسمى المشاركة النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي: فإن الترتيبات النووية للمنظمة متسقة تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد نوقشت هذه المسألة مناقشة مستفيضة أثناء المفاوضات، وتتفق جميع الترتيبات مع روح المعاهدة ونصها. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 1970، لم يثر الاتحاد الروسي هذه المسألة حتى عام 2014، بعد إدانة غربية ودولية قوية لغزو روسيا شبه جزيرة القرم. ويتعين على روسيا وأصدقائها التوقف عن إثارة هذه المشكلة المفتعلة لأنهم كلما فعل أحدهم ذلك إلا وظهر بقدر أكبر خواء حججهم المستهلكة والواهية، وكذلك المسيسة على نحو صارخ.

ورداً على الملاحظات التي أدلى بها السفير الإيراني في وقت سابق، أود أن أذكر أن الوزير بليكن النقي الأسبوع الماضي بنظرائه من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث المكونة من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكرر موقفنا القديم وهو أن إيران إذا عادت إلى الوفاء الصارم بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الولايات المتحدة ستفعل الشيء نفسه.

وفي البيان المشترك الذي نتج عن ذلك الاجتماع، أكدنا نحن ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث أننا مستعدون لإعطاء الدبلوماسية فرصة، بناء على دعوة من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفته منسق اللجنة المشتركة.

وفي أعقاب ذلك البيان المشترك، صرح المدير السياسي للاتحاد الأوروبي في تغريدة على تويتر قائلاً إنه سيكون مستعداً، بوصفه مَخولاً لعقد اللجنة المشتركة المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة، لأن يعقد اجتماعاً غير رسمي لمجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة الدول الخمس+1) مع إيران للحديث عن مستقبل البرنامج النووي لإيران.

ثم أكدت وزارة الخارجية أننا سنكون على استعداد لقبول هذه الدعوة. ولتوضيح الأمر فإن إيران مخلة في عدد من الجبهات. وما زلنا في البدايات، لكننا مستعدون لإجراء محادثة دبلوماسية بالتنسيق الوثيق مع مجموعة "الدول الخمسة+1" وحلفائنا وشركائنا في المنطقة لإقناع إيران بضرورة العودة إلى التقيد الصارم بالتزاماتها النووية.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية السوري، تؤيد الولايات المتحدة بقوة العمل المحايد والمستقل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشيد بقيادة المنظمة وأمانتها الفنية وبالطريقة المهنية التي تؤدي بها مهمتها. وقد اضطلع فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها بولايتيه باجتهاد، ونحن نتطلع إلى تقاريره المقبلة.

أما النقطة الأخيرة، سيدي الرئيس، فتتعلق باستخدام سوريا المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وهذا أمر لا يمكن إنكاره. إنها حقيقة مهما تمادى النظام في إنكارها. وسيحاسب النظام على جرائمه في حق الشعب السوري. وليكن هذا واضحاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية الموقر. وأستسمح لأقول إن لدي ثلاثة طلبات أخرى لحق الرد. لذا، فوفقاً لقائمتنا، سيكون المتكلم التالي سفير الهند.

السيد شارما (الهند) *(تكلم بالإنكليزية)*: إنني آخذ الكلمة لكي أمارس حق بلدي في الرد على الآراء التي أعربت عنها باكستان مرة أخرى في هذا المحفل الموقر اليوم.

لقد حاولت باكستان عبثاً الافتراء على الهند بأقوال لا أساس لها من الصحة وإحياء الأفكار والمقترحات القديمة التي فقدت مصداقيتها. ولا تنحصر شواغل الهند الأمنية في منطقة ما، ولذا كانت الهند تتناول هذه المسائل دائماً في سياق عالمي.

والهند، بوصفها دولة مسؤولة، تتقيد بتقيدها صارماً بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ولا تحتاج إلى نصائح من بلد له سجل حافل في مجال الصادرات غير المشروعة من المواد والتكنولوجيا النووية.

وقد وجهت باكستان أيضاً عدداً من الادعاءات التافهة وغير المدعومة بأدلة ضد الهند، بما في ذلك ما يتعلق بجامو وكشمير. ولا تستحق هذه الادعاءات الرد عليها، لأنها تتعلق بمسائل داخلية في الهند.

وموقف الهند من اختبار المنظومات المضادة للسوائل الذي أجري في 27 آذار/مارس 2019 معروف لدى الجميع ولا حاجة إلى تكراره. وكما سبق التأكيد، فإن التجربة كانت برهاناً من الهند على ما لديها من قدرات تكنولوجية في مجال الدفاع عن مصالحها الواسعة النطاق في الفضاء الخارجي وتأمينها. وكان الاختبار ذا طابع دفاعي بحت ولم يكن يستهدف أي بلد. وقد أجريت التجربة في الغلاف الجوي السفلي وذلك تحديداً لضمان عدم وجود حطام فضائي. وأياً كان الحطام المتولد، فقد كان من المتوقع أن يتحلل ويسقط إلى الأرض في غضون أسابيع من الاختبار.

وباكستان، بوصفها قطباً للإرهاب، هي أكبر قوة مزعومة للاستقرار في العالم اليوم. وقد رفضت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي برعاية الإرهاب عبر الحدود. وقد خرقت المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة.

وبينما يتحدث ممثل باكستان الدائم عن السلام والأمن هنا، يمجّد رئيس وزرائه أسامة بن لادن ويعتبره قوّة. لقد أصبحت باكستان مثالاً للازدواجية. وخطاب رئيس الوزراء عمران خان في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2019 لا يزال حياً في ذاكرتنا: فقد تجاوز كل الحدود لاستعراض سياسة التهور النووي، مهدداً المجتمع الدولي بالابتزاز النووي وممجداً أعمال الإرهاب والعنف. وأثبت مرة أخرى أن باكستان هي أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وعلى النقيض من ذلك، تتبع الهند نهجاً بناء بشأن مسائل نزع السلاح. وكلنا نعرف من الذي عرقل المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عدة مناسبات، بما في ذلك في عام 2009، عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل بتوافق الآراء. وقد أبدت باكستان، بعد انضمامها طواعية إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل، استهزاء تاماً بالعالم وبهذه الهيئة إذ عادت أدراجها بعيد ذلك بقليل وعمدت إلى عرقلة أي عمل يقوم به المؤتمر. وما زلنا نعاني جميعاً من هذا السلوك المستهتر من جانب باكستان.

سيدي الرئيس، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يرفض النهج الذي اعتمدته باكستان بهدف تسييس عمله والحيد به عن ولايته.

وإن سبق أن قلت ما أحتاج إلى قوله، فلن أتناول الكلمة مرة أخرى لإغلاء قدر باكستان بالرد عليها ولن أضيع المزيد من الوقت في هذه المسألة احتراماً لطبيعة هذا الجزء الرفيع المستوى ولعمل مؤتمر نزع السلاح في ظل رئاستك.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر سفير الهند الموقر جزيل الشكر. وأعطي الكلمة لمندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفدي، في البداية، أن يُعرب عن تهانيه لك بمناسبة توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل.

أخذ الكلمة لأمارس حقنا في الرد، حيث أشارت عدة بلدان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في البيانات التي أدلت بها خلال الجزء الرفيع المستوى. وبإحدى ذي بدء، يرفض وفدي رفضاً قاطعاً كل تلك الاتهامات الموجهة إلى بلدي.

وأولاً، فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها الولايات المتحدة، فقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهوداً حسنة النية وأبدت أقصى قدر من الصبر لمنع تفاقم التوتر في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة. غير أن الطابع العدائي للسياسة الأمريكية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بلغ أقصاه بدلاً من أن يلين. والمفتاح لإقامة علاقة جديدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هو تراجع الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وثانياً، ورداً على الملاحظات التي أبدتها كوريا الجنوبية، أود أن أكرر موقفنا، كما أعرب عنه سفيرتي في بيانه في بداية هذه الدورة. إن مستقبل العلاقات بين الكوريتين يعتمد اعتماداً كاملاً على مواقف سلطات كوريا الجنوبية. إذ ينبغي أن تضع سلطات كوريا الجنوبية حداً لجميع الأفعال المعادية للغير، وأن تتبّع نهجاً جدياً فيما يتعلق بإعلانات الشمال والجنوب، وأن تتفادها بحذافيرها.

وثالثاً، اسمحوا لي أن أرد على التهمة السخيفة التي وجهتها اليابان. ورغم أن دستور اليابان الوطني يحظر احتفاظها بقوات عسكرية نظامية، فإن اليابان ما فتئت تضع بثبات حجر الأساس لتصبح قوة عسكرية في المنطقة بذريعة تهديدات من البلدان المجاورة، وبزيادة الإنفاق العسكري المستخدم لتزويد قوات دفاعها الذاتي بمعدات عسكرية حديثة.

ومن الواضح وضوح الشمس لنا جميعاً أن هذا الحشد العسكري المتهور يشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً للسلم والاستقرار الإقليميين، لأن اليابان دولة مجرمة حرب ألحقت معاناة ومآسي لا توصف بالبلدان الآسيوية خلال القرن الماضي. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يغفل عن خطة اليابان الخطيرة لكي تصبح قوة عسكرية، وما يستتبع ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة.

وأخيراً، لقد سنّمت من الحجج النمطية ذاتها التي تكررنا على مسامعي البلدان الأوروبية مثل ألمانيا وسلوفاكيا وبولندا. فمزاعمهم استنزافية وذات دوافع سياسية وتستند إلى تأكيدات عفى عليها الزمن وهي تتجاهل الواقع عمداً. ولذلك فهي لا تستحق أي رد على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمح لي بداية بتهنئتك على نجاح الجزء الرفيع المستوى من أعمال المؤتمر الذي حظي هذا العام بمشاركة واسعة. طلبت الكلام للرد على ما ورد في بيان وزير خارجية الولايات المتحدة خلال الجزء الرفيع المستوى بشأن سوريا وعلى بيان زميلي من الولايات المتحدة.

إن بيانات الولايات المتحدة التي تستخدم منصة مؤتمر نزع السلاح لترويج حملاتها السياسية ضد سوريا بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية هي نموذج عن تسييس أعمال المؤتمر ومحاولات حرفه عن دوره كمنتدى تفاوضي تقني. وحرصاً على عدم إضاعة وقت المؤتمر في تكرار نفي سوريا

القاطع لامتلاك أو استخدام أي أسلحة كيميائية وإدانتنا لاستخدام تلك الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وزمان ومن قبل أي كان، فإنني سأكتفي بإيراد بعض الحقائق.

أولاً، الجمهورية العربية السورية أوفت بكامل التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ انضمامها إلى الاتفاقية عام 2013 وقامت بتفكيك برنامجها الكيميائي والتخلص من مكوناته ودمرت مرافق إنتاجه وتخزينه بالكامل تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي خلال فترة زمنية قياسية وفي ظروف أمنية شديدة التعقيد. هذه حقيقة أكدتها السيدة سيغريد كال، رئيسة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريرها إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2014 بعد إنجاز مهمتها. وهذه حقيقة أكدتها تقارير السكرتاريا الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أشارت إلى تعاون الجمهورية العربية السورية معها ومع الفرق الفنية التي أوفدها بما في ذلك مع فريق تقييم الإعلان DAT. وقد أوضحت حكومة بلادي في رسائل إلى المدير العام للمنظمة استعدادها لمتابعة الاجتماعات الفنية والمشاورات لحل المسائل المعلقة وفق ما تم الاتفاق عليه سابقاً، والتزامها بالتعاون في إطار الحوار المنظم معه والذي أدى إلى إحراز تقدم كبير في العمل على عدد من تلك المسائل وأمكن تسوية بعضها مؤخراً.

ثانياً، الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال الدولة الطرف الوحيدة التي تستمر بامتلاك أسلحة كيميائية تعلن عنها ولم تقم بتدميرها، وهذه أيضاً حقيقة مقتبسة من التقرير الأخير للمنظمة حول تنفيذ الاتفاقية، وخلافاً لأهداف الاتفاقية في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة تستمر في اتخاذ الاتفاقية ذريعة لشن اعتداءات عسكرية أحادية أو التهديد بها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وبذلك فإن سلوكها هو المسؤول الأساسي عن تهديد نظام منع الانتشار الذي أرسته الاتفاقية.

ثالثاً، إن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على السكرتاريا الفنية للمنظمة للتأثير على استنتاجاتها وتقاريرها واستمرارها بتسييس الاتفاقية والتلاعب بنصوصها وأحكامها لاستهداف دول معينة يضر بوضوح بمصداقية المنظمة وبمستقبلها. وهذه المشاغل دفعت مجموعة من العلماء والشخصيات البارزة التي عملت مع المنظمة وفي مقدمتها المدير العام الأسبق خوسيه بستانى، إلى توجيه رسالة إلى المدير العام الحالي بتاريخ 8 شباط/فبراير الجاري عبرت فيها عن مخاوفها على مستقبل المنظمة نتيجة للاستنتاجات المضللة والتلاعب بالتقرير النهائي لبعثة تقصي الحقائق حول حادثة الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما عام 2018، وطالبت باستعادة مصداقية المنظمة ونزاهتها. إن ما يُسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أشار إليه الزميل من الولايات المتحدة، نشأ نتيجة تلاعب بنصوص الاتفاقية، وبموجب قرار تم اعتماده في دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف غاب عنها أكثر من نصف الدول الأعضاء، ما يجعل هذا القرار فاقداً للشرعية. ومن حيث المضمون، فإن تقارير الفريق المذكور هي استمرار لنهج يفتقد للشفافية والمهنية والمصداقية سبق أن قاد في تقارير سابقة إلى استنتاجات خاطئة، وهو ينسج على منوال التلاعب بالأحداث الذي اتبعته المنظمة في تقارير سابقة بشكل يفتقر لمعايير المهنية والالتزام بالمتطلبات الواردة في مرفق التحقق للاتفاقية.

ختاماً، يتوجب التنكير بأن أول استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا حصل عندما أطلق إرهابيو جبهة النصرة المصنفة من الأمم المتحدة ككيان إرهابي قذيفة تحمل غازات كيميائية على حاجز للجيش السوري في مدينة خان العسل بمحافظة حلب بتاريخ 19 آذار/مارس 2013، وهو هجوم أدى إلى استشهاد 25 شخصاً بينهم 16 عسكرياً وإصابة العشرات جراء استنشاقهم للغازات السامة. ويعرف الكثيرون ممن تابعوا هذا الملف أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وبعض حلفائها على الأمين العام آنذاك حالت دون الاستجابة لطلب سوريا التحقيق بتلك الحادثة. ومنذ ذلك التاريخ، تستمر الولايات

المتحدة باستخدام هذا الملف موضوعاً لحملاتها السياسية والإعلامية التي تستهدف الحكومة السورية مستفيدة من الدور الذي تمارسه منظمة الخوذ البيض المرتبطة بالتطبيقات الإرهابية والتي تمويلها الولايات المتحدة وبعض الحكومات الحليفة لها للقيام بفبركة مسرحيات السلاح الكيميائي. وفي هذا السياق يمكن فهم معارضة الولايات المتحدة للمبادرة الروسية حول التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي للمؤتمر.

وأخيراً، أسمح لي أن أعقب بعجالة على ما ذكره الزميل من الولايات المتحدة حول موضوع المسألة. أنا أودّ أن أقول له إن مسألة قتل المدنيين بأسلحة الدمار الشامل هو صناعة أمريكية شهدها العالم خلال القرن الماضي، وبذلك فإن الولايات المتحدة لا تمتلك الأهلية الأخلاقية والسياسية للحديث عن المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية الموقر وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان الموقر.

السيد أوغاسوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أودّ أن أمارس حقّي في الرد على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، إن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة وصواريخ نووية هو خرق واضح لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التي تحث البلد على التخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ويحدونا أمل كبير في أن تقضي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية الموجودة في حوزة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أيّاً كان مداها، على نحوٍ كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وهذا هو هدفنا المشترك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والادعاءات المتعلقة باليابان التي قدمها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس لها من الصحة.

وأودّ أن أشدد على أن اليابان ما فتئت، على مدى أكثر من 70 سنة، تنظر إلى تاريخها بروح التواضع. وهي تحترم على الدوام الديمقراطية وحقوق الإنسان وتساهم في استتباب الأمن وتحقيق الازدهار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بقدرة اليابان الدفاعية، فإن اليابان قد التزمت ولا تزال بالفكرة الأساسية المتمثلة في الحفاظ على سياسة دفاعية بحتة بموجب دستورها. ولن تغير اليابان أبداً وجهتها التي قصدتها باعتبارها دولة محبة للسلام.

وينبغي لليابان ولجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعمل على تحقيق سلام حقيقي في شمال شرقي آسيا وذلك بالتغلب على انعدام الثقة المتبادل وتعميق التعاون بينهما. وتود اليابان أن تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تشاطرها هذا النهج وأن تعمل سوياً سعياً من أجل مستقبل زاهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان الموقر وأعطي الكلمة الآن لسفير أذربيجان الموقر.

السيد ماردينييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أمارس حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأرمينيا.

ونأسف لأن أرمينيا أساءت استخدام هذا المحفل الموقر لنشر دعاية ملفقة ضد بلدي، وهو ما يرفضه وفدي تمام الرفض. والمريع أن أرمينيا تتهم أذربيجان بوقاحة بما ارتكبته هي نفسها خلال عدوانها العسكري على الأذربيجانيين في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. فقد استخدمت القوات المسلحة لأرمينيا مراراً الذخائر العنقودية المحظورة ومقذوفات الفوسفور الأبيض في

هجمات متعددة وعشوائية على مناطق مكتظة بالسكان في أذربيجان تقع في منطقة النزاع وكذلك بعيداً عن المنطقة العسكرية.

وأُسفرت هذه الهجمات عن مقتل 101 مدني أذربيجاني، من بينهم 12 طفلاً، وجرح أكثر من 400 آخرين. وقد لجأت أرمينيا، خلافاً لالتزاماتها القطعية بموجب القانون الدولي العرفي والقانون العرفي الإنساني، إلى استخدام الأطفال الجنود واستخدام رياض الأطفال في المباني المدرسية لأغراض عسكرية. وقد وثقت الجهات الفاعلة الدولية جميع هذه الحقائق توثيقاً جيداً وعلى نطاق واسع، وأكدت عدة تقارير أعدتها منظمات غير حكومية دولية، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. وقد رفضت أرمينيا تسليم خرائط حقول الألغام التي زرعتها أثناء احتلال الأراضي الأذربيجانية. وعشية انسحاب جيشها من أذربيجان، أودت تلك الألغام بحياة 15 مواطناً أذربيجانياً وجرحت 65 بعد انتهاء الأعمال العدائية بين البلدين وفقاً للبيان الثلاثي الذي وقعه قادة أذربيجان والاتحاد الروسي وأرمينيا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ولا يزال الوضع محفوفاً بتهديدات خطيرة لحياة وسلامة السكان الأذربيجانيين ويؤثر في إعمال حق نحو مليون من الأذربيجانيين المشردين داخلياً غير القابل للتصرف في العودة إلى أراضيهم الأصلية بأمان وكرامة.

سيدي الرئيس، إذا كانت أرمينيا مهتمة حقاً بأداء دور في بناء السلام على الصعيد الإقليمي واغتنام الفرص التي نشأت عن توقيع البيان الثلاثي الذي أرسى أسس تطبيع العلاقات بين الدولتين، فينبغي لها أن تركز على الوفاء بالتزاماتها بموجب البيانين الصادرين في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و 11 كانون الثاني/يناير 2021 بطرق جيدة، بما في ذلك وقف نشر الجماعات التخريبية الإرهابية في أراضي أذربيجان وسحب جميع قواتها المسلحة المتبقية من هناك.

أما أفراد جماعة التخريب الإرهابية التابعة للقوات المسلحة الأرمينية الذين أسروا في الأراضي المحتلة في أذربيجان، فإن هؤلاء الأشخاص لا يعتبرون أسرى حرب وفقاً للقانون الإنساني الدولي. فقد نشروا في أراضي أذربيجان بعد أسبوعين من توقيع البيان الثلاثي بشأن وقف الأعمال العدائية. وعبروا الحدود الدولية بصورة غير قانونية من أرمينيا إلى أذربيجان وارتكبوا أعمالاً تخريبية وإرهابية في حق أفراد عسكريين ومدنيين أذربيجانيين أسفرت عن مقتل أربعة جنود أذربيجانيين وإصابة مدني واحد بجروح خطيرة. وهم مسؤولون بموجب التشريعات الجنائية لأذربيجان. ويجري التحقيق في الحادث.

سيدي الرئيس، في الختام، ندعو أرمينيا إلى إدراك الواقع الجديد الذي نشأ في المنطقة: والحقيقة هي أن أذربيجان قد استعادت بالفعل سلامتها الإقليمية وسيادتها على أراضيها المعترف بها دولياً بحمل أرمينيا على قبول السلام. ولم يعد الصراع في ناغورني - كاراباخ قائماً، وأصبح طي الماضي.

ونعتقد اعتقاداً قوياً أنه ينبغي توجيه جميع الجهود نحو اغتنام هذه الفرصة الفريدة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وأذربيجان ملتزمة بالبيان الثلاثي وثبتت استعدادها لطى صفحات العداء والكراهية والمواجهة من أجل بناء مستقبل المنطقة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن بيان أرمينيا أثبت أيضاً أن سلوكها لا يزال بعيداً عن المسؤولية وبعيداً عن أن يكون هادفاً إلى بناء علاقات تقوم على القانون الدولي نصاً وروحاً. وبدلاً من النظر إلى المستقبل وتقييم الحقائق الإقليمية الجديدة والفرص المتاحة، أصدرت أرمينيا مرة أخرى بياناً شكلاً للأسف مؤشراً على الفكر المدمر للمؤسسة السياسية الأرمينية.

ويتعارض هذا الفكر مع إطار السلام والأمن والتعاون في المنطقة الذي أرسى في أعقاب ذلك البيان الثلاثي. وهذه ليست سوى محاولة بائسة لتأجيج التوتر وتشجيع العداوة.

ونحن ندين بشدة هذا النهج الذي تتبعه أرمينيا وندعو المجتمع الدولي إلى إقناع هذا البلد بالامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها تقويض الجهود الجارية لاستعادة السلام والاستقرار في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب أذربيجان الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الموقر.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أبدتها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أود أن أؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ أن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام واستقرار حقيقيين ودائمين في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، طلبنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستجيب لدعوتنا إلى استئناف الحوار، كما أكد نائب وزير خارجية بلدي في اجتماع الأمس الرفيع المستوى.

وأغتنم هذه الفرصة كي أتطلع أيضاً إلى دعم المجتمع الدولي الثابت لعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية كوريا الموقرة. وانتقل الآن إلى آخر متكلم في قائمتي وأعطي الكلمة لمندوب أرمينيا الموقر.

السيد يريسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، طلبت الكلمة لممارسة حقنا في الرد على أذربيجان. إن الحالة الراهنة في ناغورني - كاراباخ هي نتيجة انتهاك صارخ من أذربيجان لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهداف القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والمساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير المصير. وتلك هي المبادئ الأساسية المتفق عليها لحل نزاع ناغورني - كاراباخ، وهي مبادئ طرحها وسطاء دوليون كلفتهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولا يخطئ أحد: إن الحل المفروض بالقوة المطلقة غير المقيدة وجرائم الحرب البشعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لن يرسى أبداً أساس السلام الدائم والمستدام.

وتترخر وسائل التواصل الاجتماعي بأشرطة الفيديو والصور التي تجسد القسوة الشديدة في تعامل القوات المسلحة الأذربيجانية مع الأرمن. ووصفت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شريط فيديو يظهر القوات الأذربيجانية وهي تعدم اثنين من الأرمن الأسرى بإجراءات موجزة بأنه يكشف عن جرائم حرب يجري ارتكابها. وقد حققت بيلنغكات في القضية بدقة وتحققت من الوقائع. وقد اشتهر عباد حسينوف، الذي وشحه في الفترة الأخيرة الرئيس الأذربيجاني علييف بوسام البطل الوطني لأذربيجان، بصورة يظهر فيها مع الرأس المقطوع لأحد الأرمن. وقائمة أعمال القسوة المروعة والمرعبة المرتكبة في حق الأرمن أطول بكثير. ومن يسعى إلى السلام لا يحتضن الجزارين الذين يقطعون رؤوس البشر ولا يكرمهم تكريم الأبطال الوطنيين.

إن الحديث المناق عن السلام الذي تدعو إليه أذربيجان لا يقابله الإجراء المناسب في أرض الواقع. وترفض أذربيجان باستمرار إطلاق سراح الأسرى الأرمن، وتخضعهم لمعاملة قاسية ولا إنسانية، ولا تزال تهدد أرمينيا وناغورني - كاراباخ بحرب جديدة. وهذه طريقة غريبة لإظهار سياسة محبة للسلام استجابة إلى دعوات أرمينيا إلى اتخاذ خطوات إيجابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب أرمينيا الموقر. وقد تلقيت الآن آخر طلب للحصول على حق الرد. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، آخذ الكلمة مرة أخرى للتعقيب على الملاحظات التي أبدت للتو بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بملاحظات كوريا الجنوبية، أفضل ألا أكرر بياني السابق الذي وضحت فيه موقفنا تمام الوضوح.

وبالنسبة إلى الملاحظات الواردة من اليابان: فقبل إلقاء اللوم على الآخرين، فينبغي لليابان أن تثبت أنها لن تكرر تاريخها المهيّن وألا يكون ذلك بالأقوال وإنما بالأفعال: أي بالتخلي عن طموحها في أن تصبح قوة عسكرية إقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. ويبدو أنه لم يعد لدينا مندوبون يطلبون الكلمة. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ولن تعقد الرئاسة أي جلسة عامة أخرى للمؤتمر هذا الأسبوع. وستكون أمانة المؤتمر على اتصال معكم جميعاً فيما يتعلق بالترتيبات اللوجستية للجلسة العامة المقبلة في الأسبوع المقبل.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 16/45 صباحاً.